موسوعة علم الأصول النظرية للتفسير البياني

في ميزان القرآن ومنطق البيان

الكتاب العشرون

النظرية النهائية للتفسير البياني

خاتمة الأصول النظرية والنموذج المرجعي الجامع للتفسير

الخلاصة التنفيذية

يختتم هذا الكتاب القسم الأول من موسوعة علم الأصول النظرية للتفسير البياني، بعد أن بنت الكتب السابقة مرجعية القرآن، ومنطق البيان، ونظرية البيان، والنظام المفهومي، والشبكات، ومراتب الآيات، والسياق، والوحدة الموضوعية والسُّورية، والمصطلح، والمدونة، والقواعد، والسنن، والمحكم والمتشابه، والقراءات، وأسباب النزول، والنسخ، والتفسير بالمأثور. ولا يُعاد هنا تلخيص تلك الكتب، بل تُختبر علاقاتها وتُركب في نظرية واحدة تمنع التعارض بينها وتحدد وظائفها ومراتبها.

تنتهي النظرية إلى أن التفسير فعل بشري مسؤول غايته العلم بمراد القرآن بقدر الدليل، ولا يساوي النص ولا يمتلك عصمته. ويجب أن يبقى الفرق قائماً بين كلام الله وبين كل تعريف أو شبكة أو قاعدة أو ترجيح ينتجه المفسر، وأن تُعلن درجة كل نتيجة وحدودها وإصدارها.

يقوم النموذج المرجعي على سلسلة تبدأ بتثبيت النص والقراءات وتحرير السؤال، ثم بناء المدونة، وتحليل اللسان والسياق والسورة والتصريف، وبناء المفهوم والشبكة، وتحديد الآية الحاكمة ومراتب الآيات، ورد المتشابه إلى المحكم، وتحقيق المأثور وأسباب النزول والنسخ، ثم بناء الفرضيات التفسيرية وترجيحها بالقواعد والسنن والمقاصد والمآل، قبل فصل التفسير من الاستنباط والتطبيق.

لا تعمل أدوات التفسير على مرتبة واحدة؛ فاللغة والسياق يحددان إمكان المعنى، والسورة والتصريف يحددان موقعه، والمحكمات تضبط المتشابه، والمأثور الصحيح يبين ما ثبتت وظيفته، والقراءات توسع الوجوه الثابتة، والقواعد والسنن تنظم الانتظامات، والمقاصد والمآل يختبران اتجاه التفسير وتنزيله. ومن الخطأ أن تتحول أداة واحدة إلى حاكم مطلق.

يحرر الكتاب كذلك مناطق التوتر التي بقيت بين بعض الأصول: متى يقدم السياق على شبكة موضوعية، ومتى يكون المحكم حاكماً على قراءة لغوية ممكنة، وكيف نتعامل الوحدة السُّورية مع التصريف العابر للسور، وما الحد الفاصل بين بيان الرسول والمأثور، وكيف تُفهم القراءات مع وحدة النص، وكيف يُثبت النسخ من غير إهدار الوحدة القرآنية.

تنتهي الخاتمة إلى نموذج قابل للتطبيق على أي آية أو سورة أو موضوع، مع مصفوفة قرار من طبقات مستقلة، وبوابات انتقال تمنع القفز من البيانات إلى الحكم، ومعايير اعتماد ومراجعة مستقلة. وبذلك يصبح القسم النظري أساساً للمراحل اللاحقة في أدوات التفسير وتفسير السور والموسوعات الموضوعية.

المعادلة النهائية للتفسير البياني

القرآن الحاكم ← والنص والقراءات ← والسؤال ووحدة التحليل ← والمدونة ← واللسان والتركيب ← والسياق والمقطع والسورة ← والتصريف ← والمفهوم والمصطلح ← والشبكة ومراتب الآيات ← والمحكم والمتشابه ← والمأثور وأسباب النزول والنسخ ← والقواعد والسنن ← وبناء الفرضيات والترجيح ← والمقصد والمآل ← والتفسير بدرجته ← والاستنباط والتطبيق بعد تحقيق المناط ← والمراجعة والإصدار.

خريطة الكتاب

الرقم	العنوان
الباب الأول	موقع النظرية النهائية ووظيفة الخاتمة
الباب الثاني	ماهية التفسير البياني وحدوده
الباب الثالث	مراتب المرجعية والأدلة في التفسير
الباب الرابع	النص والقراءات واللسان والتركيب
الباب الخامس	السياق والمقطع والوحدة السُّورية
الباب السادس	المفهوم والمصطلح والنظام المفهومي
الباب السابع	الشبكات ومراتب الآيات والحاكمية
الباب الثامن	المحكم والمتشابه والميزان والترجيح
الباب التاسع	المأثور وأسباب النزول والنسخ
الباب العاشر	القواعد والسنن والمقاصد والمآل
الباب الحادي عشر	التفسير والاستنباط والتأويل والتطبيق
الباب الثاني عشر	تعارض الأدوات وترتيب الأولويات
الباب الثالث عشر	خوارزمية التفسير البياني النهائية
الباب الرابع عشر	المصفوفة المرجعية ومعيار اعتماد النتيجة

الرقم	العنوان
الباب الخامس عشر	نقد المدارس التفسيرية في ضوء النظرية
الباب السادس عشر	حدود النظرية والثغرات ومخاطر سوء الاستعمال
الباب السابع عشر	برنامج الانتقال إلى تفسير السور والموضوعات
الباب الثامن عشر	إعلان علم الأصول النظرية للتفسير البياني وميثاق المفسر

الباب الأول: موقع النظرية النهائية ووظيفة الخاتمة

الخاتمة ليست تلخيصاً بل اختبار اتساق النظرية كلها. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من الوحدة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الاتساق والتكامل لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الوحدة والمرحلة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التكامل إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الاتساق والمراجعة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المرحلة في ضوء الوحدة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من الاتساق بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التكامل والمرحلة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الاتساق والمراجعة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المرحلة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التكامل والوحدة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المراجعة في ضوء الاتساق لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من التكامل بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المرحلة والمراجعة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التكامل والوحدة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المراجعة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المرحلة والاتساق في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الوحدة في ضوء التكامل لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من المرحلة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المراجعة والوحدة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المرحلة والاتساق بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الوحدة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المراجعة والتكامل في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الاتساق في ضوء المرحلة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من المراجعة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الوحدة والاتساق لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المراجعة والتكامل بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الاتساق إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الوحدة والمرحلة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التكامل في ضوء المراجعة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من الوحدة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الاتساق والتكامل لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الوحدة والمرحلة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التكامل إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الاتساق والمراجعة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المرحلة في ضوء الوحدة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من الاتساق بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التكامل والمرحلة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الاتساق والمراجعة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المرحلة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التكامل والوحدة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المراجعة في ضوء الاتساق لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الوحدة؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالاتساق والتكامل؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب الثاني: ماهية التفسير البياني وحدوده

التفسير فعل بشري مسؤول يطلب المراد بقدر الدليل تحت حاكمية النص. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من التفسير بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المراد والدرجة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التفسير والحد بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الدرجة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المراد والمسؤولية في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الحد في ضوء التفسير لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من المراد بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الدرجة والحد لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المراد والمسؤولية بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الحد إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الدرجة والتفسير في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المسؤولية في ضوء المراد لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من الدرجة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الحد والمسؤولية لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الدرجة والتفسير بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المسؤولية إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الحد والمراد في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التفسير في ضوء الدرجة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من الحد بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المسؤولية والتفسير لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الحد والمراد بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التفسير إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المسؤولية والدرجة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المراد في ضوء الحد لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من المسؤولية بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التفسير والمراد لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المسؤولية والدرجة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المراد إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التفسير والحد في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الدرجة في ضوء المسؤولية لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من التفسير بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المراد والدرجة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التفسير والحد بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الدرجة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المراد والمسؤولية في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الحد في ضوء التفسير لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من المراد بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الدرجة والحد لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المراد والمسؤولية بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الحد إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الدرجة والتفسير في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المسؤولية في ضوء المراد لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد التفسير؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالمراد والدرجة؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب الثالث: مراتب المرجعية والأدلة في التفسير

الأدلة مرتبة الوظائف لا متساوية ولا متنافسة على مرتبة القرآن. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من القرآن بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن السنة واللسان لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين القرآن والمأثور بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول اللسان إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع السنة والعقل في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المأثور في ضوء القرآن لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من السنة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن اللسان والمأثور لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين السنة والعقل بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المأثور إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع اللسان والقرآن في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ العقل في ضوء السنة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من اللسان بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المأثور والعقل لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين اللسان والقرآن بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول العقل إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المأثور والسنة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ القرآن في ضوء اللسان لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من المأثور بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن العقل والقرآن لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المأثور والسنة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول القرآن إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع العقل واللسان في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ السنة في ضوء المأثور لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من العقل بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن القرآن والسنة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين العقل واللسان بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول السنة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع القرآن والمأثور في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ اللسان في ضوء العقل لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من القرآن بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن السنة واللسان لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين القرآن والمأثور بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول اللسان إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع السنة والعقل في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المأثور في ضوء القرآن لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من السنة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن اللسان والمأثور لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين السنة والعقل بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المأثور إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع اللسان والقرآن في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ العقل في ضوء السنة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد القرآن؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالسنة واللسان؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب الرابع: النص والقراءات واللسان والتركيب

تثبيت النص والقراءات وتحليل اللسان يسبق كل بناء مفهومي أو موضوعي. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من النص بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن القراءات والصيغة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين النص والتركيب بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الصيغة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع القراءات والدلالة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التركيب في ضوء النص لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من القراءات بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الصيغة والتركيب لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين القراءات والدلالة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التركيب إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الصيغة والنص في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الدلالة في ضوء القراءات لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من الصيغة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التركيب والدلالة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الصيغة والنص بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الدلالة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التركيب والقراءات في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ النص في ضوء الصيغة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من التركيب بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الدلالة والنص لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التركيب والقراءات بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول النص إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الدلالة والصيغة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ القراءات في ضوء التركيب لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من الدلالة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن النص والقراءات لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الدلالة والصيغة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول القراءات إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع النص والتركيب في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الصيغة في ضوء الدلالة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من النص بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن القراءات والصيغة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين النص والتركيب بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الصيغة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع القراءات والدلالة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التركيب في ضوء النص لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من القراءات بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الصيغة والتركيب لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين القراءات والدلالة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التركيب إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الصيغة والنص في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الدلالة في ضوء القراءات لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد النص؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالقراءات والصيغة؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب الخامس: السياق والمقطع والوحدة السُّورية

السياق والسورة يحفظان موقع الآية قبل إدخالها في الشبكات العابرة للسور. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من السياق بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المقطع والسورة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين السياق والتصريف بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول السورة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المقطع والمقام في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التصريف في ضوء السياق لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من المقطع بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن السورة والتصريف لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المقطع والمقام بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التصريف إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع السورة والسياق في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المقام في ضوء المقطع لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من السورة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التصريف والمقام لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين السورة والسياق بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المقام إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التصريف والمقطع في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ السياق في ضوء السورة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من التصريف بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المقام والسياق لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التصريف والمقطع بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول السياق إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المقام والسورة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المقطع في ضوء التصريف لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من المقام بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن السياق والمقطع لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المقام والسورة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المقطع إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع السياق والتصريف في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ السورة في ضوء المقام لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من السياق بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المقطع والسورة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين السياق والتصريف بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول السورة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المقطع والمقام في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التصريف في ضوء السياق لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من المقطع بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن السورة والتصريف لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المقطع والمقام بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التصريف إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع السورة والسياق في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المقام في ضوء المقطع لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد السياق؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالمقطع والسورة؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب السادس: المفهوم والمصطلح والنظام المفهومي

المفهوم يبنى من الاستعمال والشبكة ولا يساوي الجذر أو المصطلح الوافد. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من المفهوم بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المصطلح والجذر لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المفهوم والحد بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الجذر إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المصطلح والنظام في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الحد في ضوء المفهوم لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من المصطلح بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الجذر والحد لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد نتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المصطلح والنظام بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الحد إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الجذر والمفهوم في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ النظام في ضوء المصطلح لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من الجذر بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الحد والنظام لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الجذر والمفهوم بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول النظام إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الحد والمصطلح في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المفهوم في ضوء الجذر لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من الحد بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن النظام والمفهوم لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الحد والمصطلح بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المفهوم إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع النظام والجذر في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المصطلح في ضوء الحد لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من النظام بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المفهوم والمصطلح لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين النظام والجذر بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المصطلح إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المفهوم والحد في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الجذر في ضوء النظام لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من المفهوم بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المصطلح والجذر لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المفهوم والجذر بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الجذر إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المصطلح والنظام في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الحد في ضوء المفهوم لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من المصطلح بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الجذر والحد لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد نتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المصطلح والنظام بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الحد إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الجذر والمفهوم في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ النظام في ضوء المصطلح لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد المفهوم؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالمصطلح والجذر؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب السابع: الشبكات ومراتب الآيات والحاكمية

الشبكات علاقات مبرهنة ومراتب الآيات وظائف تفسيرية لا ألقاب قيمة. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من الشبكة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الحاكم والوازر لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الشبكة والخادم بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الوازر إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الحاكم والعلاقة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الخادم في ضوء الشبكة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من الحاكم بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الوازر والخادم لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الحاكم والعلاقة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الخادم إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الوازر والشبكة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ العلاقة في ضوء الحاكم لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من الوازر بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الخادم والعلاقة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الوازر والشبكة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول العلاقة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الخادم والحاكم في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الشبكة في ضوء الوازر لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من الخادم بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن العلاقة والشبكة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الخادم والحاكم بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الشبكة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع العلاقة والوازر في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الحاكم في ضوء الخادم لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من العلاقة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الشبكة والحاكم لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين العلاقة والوازر بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الحاكم إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الشبكة والخادم في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الوازر في ضوء العلاقة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من الشبكة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الحاكم والوازر لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الشبكة والخادم بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الوازر إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الحاكم والعلاقة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الخادم في ضوء الشبكة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من الحاكم بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الوازر والخادم لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الحاكم والعلاقة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الخادم إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الوازر والشبكة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ العلاقة في ضوء الحاكم لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الشبكة؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالحاكم والوازر؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب الثامن: المحكم والمتشابه والميزان والترجيح

المحكمات تضبط المحتمل والترجيح يوازن القرائن من غير ادعاء قطع. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من المحكم بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المتشابه والترجيح لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المحكم والتوقف بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الترجيح إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المتشابه والميزان في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التوقف في ضوء المحكم لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من المتشابه بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الترجيح والتوقف لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المتشابه والميزان بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التوقف إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الترجيح والمحكم في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الميزان في ضوء المتشابه لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من الترجيح بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التوقف والميزان لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الترجيح والمحكم بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الميزان إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التوقف والمتشابه في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المحكم في ضوء الترجيح لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من التوقف بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الميزان والمحكم لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التوقف والمتشابه بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المحكم إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الميزان والترجيح في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المتشابه في ضوء التوقف لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من الميزان بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المحكم والمتشابه لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الميزان والترجيح بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المتشابه إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المحكم والتوقف في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الترجيح في ضوء الميزان لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من المحكم بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المتشابه والترجيح لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المحكم والتوقف بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الترجيح إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المتشابه والميزان في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التوقف في ضوء المحكم لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من المتشابه بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الترجيح والتوقف لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المتشابه والميزان بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التوقف إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الترجيح والمحكم في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الميزان في ضوء المتشابه لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد المحكم؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالمتشابه والترجيح؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب التاسع: المأثور وأسباب النزول والنسخ

المأثور والسياق النزولي والنسخ مواد تاريخية تحتاج إلى تحقيق قبل أن تؤثر في الدلالة. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من المأثور بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن السبب والنسخ لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المأثور والرواية بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول النسخ إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع السبب والتاريخ في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الرواية في ضوء المأثور لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من السبب بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن النسخ والرواية لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين السبب والتاريخ بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الرواية إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع النسخ والمأثور في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التاريخ في ضوء السبب لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من النسخ بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الرواية والتاريخ لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين النسخ والمأثور بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التاريخ إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الرواية والسبب في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المأثور في ضوء النسخ لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من الرواية بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التاريخ والمأثور لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الرواية والسبب بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المأثور إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التاريخ والنسخ في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ السبب في ضوء الرواية لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من التاريخ بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المأثور والسبب لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التاريخ والنسخ بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول السبب إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المأثور والرواية في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ النسخ في ضوء التاريخ لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من المأثور بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن السبب والنسخ لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المأثور والرواية بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول النسخ إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع السبب والتاريخ في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الرواية في ضوء المأثور لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من السبب بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن النسخ والرواية لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين السبب والتاريخ بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الرواية إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع النسخ والمأثور في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التاريخ في ضوء السبب لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد المأثور؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالسبب والنسخ؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب العاشر: القواعد والسنن والمقاصد والمآل

القواعد تضبط عمل المفسر والسنن تصف انتظامات القرآن والمقاصد والمآل يأتيان بعد الدلالة. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من القاعدة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن السنّة والمقصد لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين القاعدة والمآل بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المقصد إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع السنّة والانتظام في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المآل في ضوء القاعدة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من السنّة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المقصد والمآل لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين السنّة والانتظام بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المآل إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المقصد والقاعدة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الانتظام في ضوء السنّة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من المقصد بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المآل والانتظام لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المقصد والقاعدة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الانتظام إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المآل والسنّة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ القاعدة في ضوء المقصد لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من المآل بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الانتظام والقاعدة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المآل والسنّة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول القاعدة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الانتظام والمقصد في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ السنّة في ضوء المآل لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من الانتظام بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن القاعدة والسنّة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الانتظام والمقصد بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول السنّة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع القاعدة والمآل في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المقصد في ضوء الانتظام لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من القاعدة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن السنّة والمقصد لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين القاعدة والمآل بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المقصد إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع السنّة والانتظام في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المآل في ضوء القاعدة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من السنّة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المقصد والمآل لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين السنّة والانتظام بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المآل إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المقصد والقاعدة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الانتظام في ضوء السنّة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد القاعدة؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالسنّة والمقصد؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب الحادي عشر: التفسير والاستنباط والتأويل والتطبيق

التفسير يسبق الاستنباط والتطبيق ولا يساويهما. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من التفسير بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الاستنباط والتأويل لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التفسير والتطبيق بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التأويل إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الاستنباط والمناط في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التطبيق في ضوء التفسير لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من الاستنباط بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التأويل والتطبيق لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الاستنباط والمناط بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التطبيق إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التأويل والتفسير في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المناط في ضوء الاستنباط لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من التأويل بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التطبيق والمناط لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التأويل والتفسير بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المناط إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التطبيق والاستنباط في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التفسير في ضوء التأويل لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من التطبيق بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المناط والتفسير لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التطبيق والاستنباط بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التفسير إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المناط والتأويل في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الاستنباط في ضوء التطبيق لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من المناط بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التفسير والاستنباط لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد نتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المناط والتأويل بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الاستنباط إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التفسير والتطبيق في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التأويل في ضوء المناط لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من التفسير بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الاستنباط والتأويل لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التفسير والتطبيق بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التأويل إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الاستنباط والمناط في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التطبيق في ضوء التفسير لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من الاستنباط بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التأويل والتطبيق لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الاستنباط والمناط بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التطبيق إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التأويل والتفسير في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المناط في ضوء الاستنباط لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد التفسير؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالاستنباط والتأويل؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب الثاني عشر: تعارض الأدوات وترتيب الأولويات

عند تعارض الأدوات يقدّم الأقرب إلى النص والأثبت والأكثر تفسيراً بأقل تكلف. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من الأولوية بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التعارض والقرب لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الأولوية والثبوت بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول القرب إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التعارض والتكلف في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الثبوت في ضوء الأولوية لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من التعارض بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن القرب والثبوت لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التعارض والتكلف بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الثبوت إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع القرب والأولوية في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التكلف في ضوء التعارض لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من القرب بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الثبوت والتكلف لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين القرب والأولوية بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التكلف إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الثبوت والتعارض في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الأولوية في ضوء القرب لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من الثبوت بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التكلف والأولوية لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الثبوت والتعارض بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الأولوية إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التكلف والقرب في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التعارض في ضوء الثبوت لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من التكلف بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الأولوية والتعارض لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد نتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التكلف والقرب بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التعارض إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الأولوية والثبوت في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ القرب في ضوء التكلف لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من الأولوية بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التعارض والقرب لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الأولوية والثبوت بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول القرب إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التعارض والتكلف في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الثبوت في ضوء الأولوية لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من التعارض بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن القرب والثبوت لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التعارض والتكلف بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الثبوت إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع القرب والأولوية في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التكلف في ضوء التعارض لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الأولوية؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالتعارض والقرب؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب الثالث عشر: خوارزمية التفسير البياني النهائية

الخوارزمية النهائية بوابات انتقال لا قائمة ميكانيكية. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من الخوارزمية بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن البوابة والفرضية لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الخوارزمية والاختبار بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الفرضية إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع البوابة والإصدار في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الاختبار في ضوء الخوارزمية لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من البوابة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الفرضية والاختبار لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد نتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين البوابة والإصدار بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الاختبار إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الفرضية والخوارزمية في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الإصدار في ضوء البوابة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من الفرضية بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الاختبار والإصدار لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الفرضية والخوارزمية بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الإصدار إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الاختبار والبوابة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الخوارزمية في ضوء الفرضية لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من الاختبار بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الإصدار والخوارزمية لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الاختبار والبوابة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الخوارزمية إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الإصدار والفرضية في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ البوابة في ضوء الاختبار لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من الإصدار بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الخوارزمية والبوابة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الإصدار والفرضية بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول البوابة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الخوارزمية والاختبار في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الفرضية في ضوء الإصدار لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من الخوارزمية بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن البوابة والفرضية لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الخوارزمية والاختبار بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الفرضية إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع البوابة والإصدار في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الاختبار في ضوء الخوارزمية لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من البوابة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الفرضية والاختبار لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين البوابة والإصدار بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الاختبار إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الفرضية والخوارزمية في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الإصدار في ضوء البوابة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الخوارزمية؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالبوابة والفرضية؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب الرابع عشر: المصفوفة المرجعية ومعيار اعتماد النتيجة

المصفوفة المرجعية تكشف كل انتقال وتمنع دمج الطبقات في حكم واحد. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من المصفوفة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن البيانات والقرار لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المصفوفة والثقة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول القرار إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع البيانات والمراجعة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الثقة في ضوء المصفوفة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من البيانات بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن القرار والثقة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد نتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين البيانات والمراجعة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الثقة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع القرار والمصفوفة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المراجعة في ضوء البيانات لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من القرار بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الثقة والمراجعة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين القرار والمصفوفة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المراجعة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الثقة والبيانات في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المصفوفة في ضوء القرار لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من الثقة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المراجعة والمصفوفة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الثقة والبيانات بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المصفوفة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المراجعة والقرار في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ البيانات في ضوء الثقة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من المراجعة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المصفوفة والبيانات لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد نتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المراجعة والقرار بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول البيانات إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المصفوفة والثقة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ القرار في ضوء المراجعة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من المصفوفة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن البيانات والقرار لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المصفوفة والثقة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول القرار إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع البيانات والمراجعة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الثقة في ضوء المصفوفة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من البيانات بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن القرار والثقة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد نتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين البيانات والمراجعة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الثقة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع القرار والمصفوفة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المراجعة في ضوء البيانات لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد المصفوفة؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالبيانات والقرار؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب الخامس عشر: نقد المدارس التفسيرية في ضوء النظرية

كل مدرسة تفسيرية تملك أداة نافعة وقد تطغى إذا صارت حاكمة مطلقة. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من الأثري بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن اللغوي والكلامي لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الأثري والمقاصدي بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الكلامي إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع اللغوي والحاسوبي في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المقاصدي في ضوء الأثري لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من اللغوي بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الكلامي والمقاصدي لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد نتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين اللغوي والحاسوبي بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المقاصدي إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الكلامي والأثري في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الحاسوبي في ضوء اللغوي لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من الكلامي بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المقاصدي والحاسوبي لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الكلامي والأثري بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الحاسوبي إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المقاصدي واللغوي في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الأثري في ضوء الكلامي لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من المقاصدي بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الحاسوبي والأثري لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المقاصدي واللغوي بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الأثري إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الحاسوبي والكلامي في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ اللغوي في ضوء المقاصدي لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من الحاسوبي بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الأثري واللغوي لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الحاسوبي والكلامي بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول اللغوي إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الأثري والمقاصدي في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الكلامي في ضوء الحاسوبي لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من الأثري بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن اللغوي والكلامي لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الأثري والمقاصدي بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الكلامي إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع اللغوي والحاسوبي في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المقاصدي في ضوء الأثري لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من اللغوي بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الكلامي والمقاصدي لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين اللغوي والحاسوبي بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المقاصدي إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الكلامي والأثري في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الحاسوبي في ضوء اللغوي لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الأثري؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط باللغوي والكلامي؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب السادس عشر: حدود النظرية والثغرات ومخاطر سوء الاستعمال

قوة النظرية في إعلان ما لا تستطيع إثباته وفي قابليتها للتصحيح. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من الحدود بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن النقص والتحيز لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الحدود والاحتمال بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التحيز إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع النقص والتصحيح في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الاحتمال في ضوء الحدود لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من النقص بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التحيز والاحتمال لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين النقص والتصحيح بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الاحتمال إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التحيز والحدود في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التصحيح في ضوء النقص لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من التحيز بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الاحتمال والتصحيح لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التحيز والحدود بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التصحيح إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الاحتمال والنقص في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الحدود في ضوء التحيز لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من الاحتمال بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التصحيح والحدود لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الاحتمال والنقص بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الحدود إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التصحيح والتحيز في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ النقص في ضوء الاحتمال لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من التصحيح بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الحدود والنقص لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التصحيح والتحيز بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول النقص إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الحدود والاحتمال في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التحيز في ضوء التصحيح لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من الحدود بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن النقص والتحيز لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الحدود والاحتمال بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التحيز إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع النقص والتصحيح في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الاحتمال في ضوء الحدود لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من النقص بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التحيز والاحتمال لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين النقص والتصحيح بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الاحتمال إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التحيز والحدود في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التصحيح في ضوء النقص لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الحدود؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالنقص والتحيز؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب السابع عشر: برنامج الانتقال إلى تفسير السور والموضوعات

القسم النظري لا يكتمل إلا إذا أمكن تشغيله على السور والموضوعات دون إعادة اختراع المنهج. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من السور بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الموضوعات والمدونة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين السور والأدوات بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المدونة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الموضوعات والتطبيق في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الأدوات في ضوء السور لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من الموضوعات بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المدونة والأدوات لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الموضوعات والتطبيق بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الأدوات إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المدونة والسور في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التطبيق في ضوء الموضوعات لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من المدونة بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الأدوات والتطبيق لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين المدونة والسور بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التطبيق إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الأدوات والموضوعات في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ السور في ضوء المدونة لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من الأدوات بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التطبيق والسور لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الأدوات والموضوعات بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول السور إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التطبيق والمدونة في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الموضوعات في ضوء الأدوات لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من التطبيق بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن السور والموضوعات لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التطبيق والمدونة بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الموضوعات إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع السور والأدوات في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ المدونة في ضوء التطبيق لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من السور بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الموضوعات والمدونة لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين السور والأدوات بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول المدونة إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الموضوعات والتطبيق في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الأدوات في ضوء السور لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من الموضوعات بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن المدونة والأدوات لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الموضوعات والتطبيق بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الأدوات إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع المدونة والسور في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التطبيق في ضوء الموضوعات لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد السور؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالموضوعات والمدونة؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

الباب الثامن عشر: إعلان علم الأصول النظرية للتفسير البياني وميثاق المفسر

إعلان العلم عهد بالمنهج والقسط لا دعوى عصمة أو قطيعة مع التراث. وتقوم فرضية الباب على أن هذا الأصل لا يعمل منفرداً، بل داخل النظام الكلي الذي بُني في الكتب السابقة، ولذلك تُختبر علاقته بالأدوات القريبة والبعيدة قبل اعتماده.

سؤال الباب وفرضيتُه

ينطلق هذا القسم من الإعلان بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الميثاق والعلم لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد نتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الإعلان والقسط بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول العلم إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الميثاق والتواضع في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ القسط في ضوء الإعلان لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

إعادة تركيب نتائج الكتب السابقة

ينطلق هذا القسم من الميثاق بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن العلم والقسط لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد نتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الميثاق والتواضع بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول القسط إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع العلم والإعلان في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التواضع في ضوء الميثاق لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المراتب والعلاقات

ينطلق هذا القسم من العلم بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن القسط والتواضع لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين العلم والإعلان بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول التواضع إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع القسط والميثاق في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الإعلان في ضوء العلم لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مواطن التعارض والخلل

ينطلق هذا القسم من القسط بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن التواضع والإعلان لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين القسط والميثاق بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الإعلان إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع التواضع والعلم في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ الميثاق في ضوء القسط لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

المختبرات التطبيقية

ينطلق هذا القسم من التواضع بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الإعلان والميثاق لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين التواضع والعلم بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول الميثاق إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الإعلان والقسط في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ العلم في ضوء التواضع لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

القواعد التشغيلية

ينطلق هذا القسم من الإعلان بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن الميثاق والعلم لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد نتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الإعلان والقسط بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول العلم إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع الميثاق والتواضع في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ القسط في ضوء الإعلان لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

النتيجة والحدود

ينطلق هذا القسم من الميثاق بوصفه سؤالاً لا جواباً مسبقاً. ويجب تحديد ما الذي يثبته الدليل في هذه الطبقة وما الذي يبقى انتقالاً تفسيرياً يحتاج إلى تعليل، لأن الخلط بين البيانات والنتيجة هو أصل كثير من الخلاف.

تكشف إعادة قراءة الكتب السابقة أن العلم والقسط لا ينبغي أن يندمجا في مصطلح واحد. فقد تتوافق نتيجتهما، لكن أحدهما قد يصف النص والآخر يصف فهم الباحث أو وظيفته، ومن ثم يجب حفظ استقلال كل حكم.

تتحدد العلاقة بين الميثاق والتواضع بحسب القرب من النص والثبوت والوظيفة. ولا يكون المتقدم في الخوارزمية أعلى قيمةً دائماً، بل أسبق من جهة الحاجة المنهجية، بينما قد تصبح أداة لاحقة حاكمةً عند تعيين مجال خاص.

من أخطر مواطن الخلل أن يتحول القسط إلى سلطة مطلقة تعيد تفسير جميع الأدوات. ويعالج المنهج ذلك بفرضية منافسة، وبالآيات أو البيانات النافية، وبإعلان الحالات التي لا تعمل فيها القاعدة أو الأداة.

تختبر النظرية هذا الباب على حالات تجمع العلم والإعلان في نتيجة واحدة، ثم على حالة يتعارضان فيها. ويُطلب من الباحث بيان سبب الترجيح، وما الذي لو تغير لتغير الحكم، وهل يوجب النقص التوقف بدلاً من الترجيح.

تُصاغ القاعدة التشغيلية بحيث تكون قابلةً للنقض والمراجعة، ولا تستخدم ألفاظاً مثل دائماً وقطعاً إلا عند قيام محكم نصي لا ينازعه احتمال معتبر. ويجب أن تحمل القاعدة مجالها وشروطها وموانعها.

تنتهي النتيجة إلى صياغة متعددة الدرجات: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه، مع ذكر حدود المجال. ولا يُنقل الحكم من التفسير إلى الاستنباط أو التطبيق من غير بوابة جديدة تتعلق بالأصول والمناط والمآل.

كما يقتضي منطق البيان أن يُقرأ التواضع في ضوء الميثاق لا بوصفه نقيضاً له. فكثير من التعارضات الظاهرة تنشأ من اختلاف مستوى السؤال، وقد يزول التعارض بمجرد الفصل بين النص والتفسير، أو بين الوصف والتطبيق.

ولا تكون كثرة الشواهد وحدها برهاناً على الحاكمية؛ فالقرينة الأقوى قد تكون آية واحدة محكمة أو تركيباً قاطعاً أو سياقاً سورياً واضحاً. ولذلك تزن النظرية نوع الدليل لا عدده فقط.

يُسجل في بطاقة الباب مصدر كل نتيجة ودرجة الثقة والإصدار والمراجع، حتى يمكن إعادة تشغيل الحكم بعد ظهور قراءة أو رواية أو تحليل سياقي جديد من غير إعادة بناء المشروع كله.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الإعلان؟	تعريف مقيد
العلاقة	كيف يرتبط بالميثاق والعلم؟	نوع علاقة
التعارض	ما القراءة المنافسة؟	ترجيح أو توقف
التطبيق	هل تتكرر النتيجة خارج المثال؟	اختبار
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار

القسم التركيبي الأول: المبادئ الخمسون للنظرية النهائية

م	المبدأ
1	القرآن هو النص الحاكم على كل تفسير.
2	التفسير فعل بشري لا يساوي القرآن.
3	بيان الرسول الثابت مصدر تفسير ملزم في موضعه.
4	الرواية المنسوبة تحتاج إلى تحقيق قبل الاحتجاج.
5	تثبيت النص والقراءات يسبق التحليل.
6	اللفظ لا يُفهم خارج تركيبه.
7	التركيب لا يُفهم خارج سياقه.
8	الآية تُقرأ في مقطعها.
9	المقطع يُقرأ في سورته.
10	السورة تُقرأ في القرآن كله.
11	التصريف يجمع المواضع ولا يلغي خصوصيتها.
12	الجذر مجال اشتقاقي لا مفهوم نهائي.
13	المفهوم شبكة استعمالات وعلاقات.
14	المصطلح البشري لا يحكم المفهوم القرآني.
15	الشبكة تحتاج إلى علاقات مبرهنة.
16	الآية الحاكمة وظيفة لا رتبة شرف.
17	المحكم يضبط المتشابه.
18	التشابه قد يكون في فهم المفسر.
19	القراءات الثابتة وجوه بيان لا نصوص مستقلة.

م	المبدأ
20	سبب النزول خبر تاريخي يحتاج إلى تحقيق.
21	خصوص السبب لا يحصر العموم بذاته.
22	النسخ استثناء بعد استنفاد الجمع.
23	المأثور طبقات غير متساوية.
24	قول الصحابي لا يساوي بيان الرسول.
25	قول التابعي يفيد في تاريخ التلقي ولا يعصم التفسير.
26	الإسرائيليات لا تنشئ عقيدة أو حكماً.
27	المدونة تسبق النظرية.
28	الآيات النافية جزء من المدونة.
29	سجل الاستبعاد جزء من الشمول العلمي.
30	الملاحظة لا تساوي قاعدة.
31	القاعدة تحتاج إلى اختبار قابل للنقض.
32	السنّة القرآنية ليست حتمية ميكانيكية.
33	المقصد يأتي بعد ثبوت الدلالة.
34	المآل يحكم التطبيق لا معنى النص ابتداءً.
35	الترجيح يحتاج إلى مرجح معلن.
36	التوقف نتيجة علمية مسؤولة.
37	اللغة أداة بيان لا حاكم خارجي.
38	العقل أداة فهم لا مصدر مستقل للمراد.
39	التاريخ قرينة لا ناسخ للدلالة.

م	المبدأ
40	العلم المعاصر لا يصبح المعنى النهائي للآية.
41	الوحدة الموضوعية لا تُفرض بعنوان خارجي.
42	الوحدة السُّورية لا تعني موضوعاً واحداً قسراً.
43	لا تُستخرج فتوى مباشرة من شبكة تفسيرية.
44	التفسير يختلف عن الاستنباط.
45	الاستنباط يختلف عن التطبيق.
46	تحقيق المناط يأتي بعد ثبوت الحكم.
47	الذكاء الاصطناعي يقترح ولا يشهد على مراد الله.
48	كل نتيجة تحمل درجة ثقة وإصداراً.
49	المعيار نفسه يطبق على الموافق والمخالف.
50	وفوق كل ذي علم عليم.

المبدأ 1: القرآن هو النص الحاكم على كل تفسير. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 2: التفسير فعل بشري لا يساوي القرآن. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 3: بيان الرسول الثابت مصدر تفسير ملزم في موضعه. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 4: الرواية المنسوبة تحتاج إلى تحقيق قبل الاحتجاج. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 5: تثبيت النص والقراءات يسبق التحليل. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 6: اللفظ لا يُفهم خارج تركيبه. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 7: التركيب لا يُفهم خارج سياقه. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 8: الآية تُقرأ في مقطعها. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 9: المقطع يُقرأ في سورته. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 10: السورة تُقرأ في القرآن كله. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 11: التصريف يجمع المواضع ولا يلغي خصوصيتها. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 12: الجذر مجال اشتقاقي لا مفهوم نهائي. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 13: المفهوم شبكة استعمالات وعلاقات. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 14: المصطلح البشري لا يحكم المفهوم القرآني. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 15: الشبكة تحتاج إلى علاقات مبرهنة. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 16: الآية الحاكمة وظيفة لا رتبة شرف. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 17: المحكم يضبط المتشابه. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 18: التشابه قد يكون في فهم المفسر. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 19: القراءات الثابتة وجوه بيان لا نصوص مستقلة. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 20: سبب النزول خبر تاريخي يحتاج إلى تحقيق. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 21: خصوص السبب لا يحصر العموم بذاته. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 22: النسخ استثناء بعد استنفاد الجمع. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 23: المأثور طبقات غير متساوية. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 24: قول الصحابي لا يساوي بيان الرسول. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 25: قول التابعي يفيد في تاريخ التلقي ولا يعصم التفسير. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 26: الإسرائيليات لا تنشئ عقيدة أو حكماً. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 27: المدونة تسبق النظرية. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 28: الآيات النافية جزء من المدونة. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 29: سجل الاستبعاد جزء من الشمول العلمي. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 30: الملاحظة لا تساوي قاعدة. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 31: القاعدة تحتاج إلى اختبار قابل للنقض. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 32: السنّة القرآنية ليست حتمية ميكانيكية. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 33: المقصد يأتي بعد ثبوت الدلالة. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 34: المآل يحكم التطبيق لا معنى النص ابتداءً. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 35: الترجيح يحتاج إلى مرجح معلن. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 36: التوقف نتيجة علمية مسؤولة. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 37: اللغة أداة بيان لا حاكم خارجي. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 38: العقل أداة فهم لا مصدر مستقل للمراد. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 39: التاريخ قرينة لا ناسخ للدلالة. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 40: العلم المعاصر لا يصبح المعنى النهائي للآية. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 41: الوحدة الموضوعية لا تُفرض بعنوان خارجي. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 42: الوحدة السُّورية لا تعني موضوعاً واحداً قسراً. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 43: لا تُستخرج فتوى مباشرة من شبكة تفسيرية. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 44: التفسير يختلف عن الاستنباط. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 45: الاستنباط يختلف عن التطبيق. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 46: تحقيق المناط يأتي بعد ثبوت الحكم. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 47: الذكاء الاصطناعي يقترح ولا يشهد على مراد الله. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 48: كل نتيجة تحمل درجة ثقة وإصداراً. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 49: المعيار نفسه يطبق على الموافق والمخالف. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

المبدأ 50: وفوق كل ذي علم عليم. ويعمل هذا المبدأ داخل شبكة المبادئ الأخرى، فلا يُستعمل منفرداً لتجاوز السياق أو المحكم أو المدونة أو وظيفة الدليل.

القسم التركيبي الثاني: الخوارزمية النهائية من ثلاثين مرحلة

م	المرحلة	بوابة الانتقال
1	تحرير السؤال	لا انتقال مع نقص جوهري
2	تحديد وحدة التحليل	لا انتقال مع نقص جوهري
3	تثبيت النص	لا انتقال مع نقص جوهري
4	جمع القراءات	لا انتقال مع نقص جوهري
5	تحليل الصيغ	لا انتقال مع نقص جوهري
6	تحليل التركيب	لا انتقال مع نقص جوهري
7	تحديد المقطع	لا انتقال مع نقص جوهري
8	تحليل السياق	لا انتقال مع نقص جوهري
9	بناء الوحدة السُّورية	لا انتقال مع نقص جوهري

م	المرحلة	بوابة الانتقال
10	جمع التصريف	لا انتقال مع نقص جوهري
11	بناء المدونة	لا انتقال مع نقص جوهري
12	تسجيل المستبعد	لا انتقال مع نقص جوهري
13	بناء المفهوم	لا انتقال مع نقص جوهري
14	ضبط المصطلح	لا انتقال مع نقص جوهري
15	بناء الشبكة	لا انتقال مع نقص جوهري
16	تحديد مراتب الآيات	لا انتقال مع نقص جوهري
17	تعيين المحكمات	لا انتقال مع نقص جوهري
18	تحليل المتشابه	لا انتقال مع نقص جوهري
19	تحقيق المأثور	لا انتقال مع نقص جوهري
20	تحقيق أسباب النزول	لا انتقال مع نقص جوهري
21	اختبار دعوى النسخ	لا انتقال مع نقص جوهري
22	استخراج القواعد	لا انتقال مع نقص جوهري
23	استخراج السنن	لا انتقال مع نقص جوهري
24	بناء الفرضيات	لا انتقال مع نقص جوهري
25	إنشاء فرضية منافسة	لا انتقال مع نقص جوهري
26	الترجيح بالميزان	لا انتقال مع نقص جوهري
27	فحص المقصد والمآل	لا انتقال مع نقص جوهري
28	صياغة التفسير بدرجته	لا انتقال مع نقص جوهري
29	فصل الاستنباط والتطبيق	لا انتقال مع نقص جوهري

م	المرحلة	بوابة الانتقال
30	المراجعة والإصدار	لا انتقال مع نقص جوهري

المرحلة 1: تحرير السؤال. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 2: تحديد وحدة التحليل. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 3: تثبيت النص. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 4: جمع القراءات. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 5: تحليل الصيغ. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 6: تحليل التركيب. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 7: تحديد المقطع. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 8: تحليل السياق. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 9: بناء الوحدة السُّورية. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 10: جمع التصريف. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 11: بناء المدونة. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 12: تسجيل المستبعد. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 13: بناء المفهوم. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 14: ضبط المصطلح. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 15: بناء الشبكة. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 16: تحديد مراتب الآيات. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 17: تعيين المحكمات. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 18: تحليل المتشابه. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 19: تحقيق المأثور. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 20: تحقيق أسباب النزول. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 21: اختبار دعوى النسخ. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 22: استخراج القواعد. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 23: استخراج السنن. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 24: بناء الفرضيات. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 25: إنشاء فرضية منافسة. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 26: الترجيح بالميزان. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 27: فحص المقصد والمآل. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 28: صياغة التفسير بدرجته. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 29: فصل الاستنباط والتطبيق. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

المرحلة 30: المراجعة والإصدار. تُوثق المدخلات والمخرجات وما بقي غير محسوم، ويُمنع الانتقال إذا كان النقص يؤثر في السؤال نفسه. وإذا كان النقص غير جوهري تُخفض درجة النتيجة ويُذكر أثره صراحةً.

القسم التركيبي الثالث: مصفوفة المرجعية النهائية

الطبقة	المادة	السؤال
النص	الآية والقراءات	ما الذي نزل؟
اللسان	الصرف والتركيب	ما المعاني الممكنة؟
السياق	المقطع والسورة والمقام	ما وظيفة المعنى؟
التصريف	المواضع الأخرى	ما الحدود والنظائر؟
المفهوم	الاستعمالات والعلاقات	ما البنية الدلالية؟
الشبكة	العقد والروابط	كيف ينتظم المعنى؟
الحاكمية	مراتب الآيات	ما الذي يضبط الشبكة؟
المحكم	المحكم والمتشابه	ما المرجع عند الاحتمال؟
المأثور	بيان الرسول والآثار	ما البيان المنقول الثابت؟

الطبقة	المادة	السؤال
التاريخ	أسباب النزول والنسخ	ما الأثر التاريخي المعتبر؟
القواعد	الأنماط المنهجية	كيف يعمل المفسر؟
السنن	الانتظامات القرآنية	ما الذي يقرره القرآن؟
الترجيح	الفرضيات والقرائن	أي قراءة أرجح؟
المقصد	اتجاه البيان	هل ينسجم مع النظام؟
المآل	أثر التطبيق	هل التنزيل سليم؟
النتيجة	درجة وحدود	ما التفسير المعتمد؟
المراجعة	اعتراض وإصدار	كيف يُصحح؟

طبقة النص: مادتها الآية والقراءات، وسؤالها ما الذي نزل؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة اللسان: مادتها الصرف والتركيب، وسؤالها ما المعاني الممكنة؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة السياق: مادتها المقطع والسورة والمقام، وسؤالها ما وظيفة المعنى؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة التصريف: مادتها المواضع الأخرى، وسؤالها ما الحدود والنظائر؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة المفهوم: مادتها الاستعمالات والعلاقات، وسؤالها ما البنية الدلالية؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة الشبكة: مادتها العقد والروابط، وسؤالها كيف ينتظم المعنى؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة الحاكمية: مادتها مراتب الآيات، وسؤالها ما الذي يضبط الشبكة؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة المحكم: مادتها المحكم والمتشابه، وسؤالها ما المرجع عند الاحتمال؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة المأثور: مادتها بيان الرسول والآثار، وسؤالها ما البيان المنقول الثابت؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة التاريخ: مادتها أسباب النزول والنسخ، وسؤالها ما الأثر التاريخي المعتبر؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة القواعد: مادتها الأنماط المنهجية، وسؤالها كيف يعمل المفسر؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة السنن: مادتها الانتظامات القرآنية، وسؤالها ما الذي يقرره القرآن؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة الترجيح: مادتها الفرضيات والقرائن، وسؤالها أي قراءة أرجح؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة المقصد: مادتها اتجاه البيان، وسؤالها هل ينسجم مع النظام؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة المآل: مادتها أثر التطبيق، وسؤالها هل التنزيل سليم؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة النتيجة: مادتها درجة وحدود، وسؤالها ما التفسير المعتمد؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

طبقة المراجعة: مادتها اعتراض وإصدار، وسؤالها كيف يُصحح؟ ولا تُدمج هذه الطبقة في غيرها، لأن قوة النظرية في معرفة موضع كل حكم وحدوده ومصدره.

القسم التركيبي الرابع: تعارض الأدوات وترتيب الأولويات

موضع التعارض	قاعدة الحل
المعجم والسياق	السياق التركيبي الثابت يحدد أي معاني المعجم يعمل.
سبب النزول وعموم اللفظ	لا يحصر السبب العموم إلا بدليل من النص أو المناط.
الوحدة السُّورية والتفسير الموضوعي	يحفظ موضع السورة قبل جمع المواضع العابرة.

موضع التعارض	قاعدة الحل
المأثور والسياق	يُحقق المأثور ثم يُفهم في السياق؛ ولا يرد الصحيح لمجرد صعوبة الجمع.
القراءة والمذهب النحوي	القراءة الثابتة حجة في العربية ولا تُرد لقاعدة لاحقة.
المحكم والوجه اللغوي المحتمل	المحكم يقيد الإمكان اللغوي إذا أدى إلى معنى مناقض للنظام.
المقصد والدلالة	لا يصحح المقصد دلالة لم يثبتها النص.
المآل والحكم	يحكم المآل التنزيل لا أصل النص.
السنّة والاستثناء	الاستثناء يقيد مجال السنّة ولا يهدم أصلها بالضرورة.
الشبكة والسورة	الشبكة العابرة لا تلغي وظيفة الموضع السُّوري.

المعجم والسياق: السياق التركيبي الثابت يحدد أي معاني المعجم يعمل. ويجب تسجيل القراءة البديلة وما الذي يجعل أحد المرجحين أقوى، مع السماح بالتوقف عند تعادل القرائن.

سبب النزول وعموم اللفظ: لا يحصر السبب العموم إلا بدليل من النص أو المناط. ويجب تسجيل القراءة البديلة وما الذي يجعل أحد المرجحين أقوى، مع السماح بالتوقف عند تعادل القرائن.

الوحدة السُّورية والتفسير الموضوعي: يحفظ موضع السورة قبل جمع المواضع العابرة. ويجب تسجيل القراءة البديلة وما الذي يجعل أحد المرجحين أقوى، مع السماح بالتوقف عند تعادل القرائن.

المأثور والسياق: يُحقق المأثور ثم يُفهم في السياق؛ ولا يرد الصحيح لمجرد صعوبة الجمع. ويجب تسجيل القراءة البديلة وما الذي يجعل أحد المرجحين أقوى، مع السماح بالتوقف عند تعادل القرائن.

القراءة والمذهب النحوي: القراءة الثابتة حجة في العربية ولا تُرد لقاعدة لاحقة. ويجب تسجيل القراءة البديلة وما الذي يجعل أحد المرجحين أقوى، مع السماح بالتوقف عند تعادل القرائن.

المحكم والوجه اللغوي المحتمل: المحكم يقيد الإمكان اللغوي إذا أدى إلى معنى مناقض للنظام. ويجب تسجيل القراءة البديلة وما الذي يجعل أحد المرجحين أقوى، مع السماح بالتوقف عند تعادل القرائن.

المقصد والدلالة: لا يصحح المقصد دلالة لم يثبتها النص. ويجب تسجيل القراءة البديلة وما الذي يجعل أحد المرجحين أقوى، مع السماح بالتوقف عند تعادل القرائن.

المآل والحكم: يحكم المآل التنزيل لا أصل النص. ويجب تسجيل القراءة البديلة وما الذي يجعل أحد المرجحين أقوى، مع السماح بالتوقف عند تعادل القرائن.

السنّة والاستثناء: الاستثناء يقيد مجال السنّة ولا يهدم أصلها بالضرورة. ويجب تسجيل القراءة البديلة وما الذي يجعل أحد المرجحين أقوى، مع السماح بالتوقف عند تعادل القرائن.

الشبكة والسورة: الشبكة العابرة لا تلغي وظيفة الموضع السُّوري. ويجب تسجيل القراءة البديلة وما الذي يجعل أحد المرجحين أقوى، مع السماح بالتوقف عند تعادل القرائن.

القسم التركيبي الخامس: نقد المدارس التفسيرية

المنهج الأثري

يمتلك المنهج الأثري أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج اللغوي

يمتلك المنهج اللغوي أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج البلاغي

يمتلك المنهج البلاغي أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج الفقهي

يمتلك المنهج الفقهي أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج الكلامي

يمتلك المنهج الكلامي أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج الفلسفي

يمتلك المنهج الفلسفي أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج الإشاري

يمتلك المنهج الإشاري أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج العلمي

يمتلك المنهج العلمي أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج الأدبي

يمتلك المنهج الأدبي أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج الموضوعي

يمتلك المنهج الموضوعي أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج السُّوري

يمتلك المنهج السُّوري أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج المقاصدي

يمتلك المنهج المقاصدي أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج التاريخي

يمتلك المنهج التاريخي أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج الحركي السياسي

يمتلك المنهج الحركي السياسي أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج الحداثي

يمتلك المنهج الحداثي أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج اللساني

يمتلك المنهج اللساني أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

المنهج الحاسوبي

يمتلك المنهج الحاسوبي أداةً نافعة في قراءة القرآن، غير أن الخلل يبدأ حين تتحول هذه الأداة إلى حاكم على جميع مستويات النص. وتعيد النظرية النهائية إدماج منجزه داخل المصفوفة بحيث يحتفظ بوظيفته ويخضع للمحكم والسياق وبقية القرائن.

يُختبر هذا المنهج بسؤالين: ما الذي يستطيع كشفه بدقة أعلى من غيره، وما نوع الأخطاء التي ينتجها إذا استقل؟ ثم تُحفظ النتائج التي أثبتها وتُرفض دعوى الاكتفاء التي تتجاوز مجال الأداة.

لا يكون النقد تصنيفاً للمفسرين إلى صحيح وخاطئ، بل تحليلاً لمرتبة الدليل وموقعه من الخوارزمية. وقد يصيب تفسير لغوي في موضع ويخطئ حين يحول الاحتمال النحوي إلى عقيدة، كما قد يصيب المأثور في بيان سبب ويخطئ استعماله إذا حُصر به العموم.

القسم التركيبي السادس: الحدود والثغرات المفتوحة

م	الحد
1	لا تدعي النظرية الإحاطة بمراد الله.
2	لا تجعل اكتمال المدونة مساويةً لصحة التفسير.

م	الحد
3	لا تعوض الخوارزمية ملكة اللسان والتدبر.
4	لا تستطيع إعادة بناء كل سياق تاريخي مفقود.
5	لا تحسم كل خلاف في القراءات والمأثور.
6	لا تحول المقاصد إلى معيار خارجي.
7	لا تجعل النموذج الحاسوبي شاهداً على المراد.
8	لا تلغي تعدد التفسير المعتبر.
9	لا تساوي الراجح بالمحكم.
10	لا تنقل التفسير إلى الحكم بلا أصول ومناط.
11	لا تجعل المدرسة البيانية مذهباً مغلقاً.
12	تظل المصطلحات والتصنيفات البشرية قابلةً للمراجعة.

الحد 1: لا تدعي النظرية الإحاطة بمراد الله. ويجب أن يظهر أثر هذا الحد في لغة النتيجة وفي المناهج التعليمية وفي النظام الحاسوبي، حتى لا يصبح الاعتراف بالحدود مجرد عبارة ختامية.

الحد 2: لا تجعل اكتمال المدونة مساويةً لصحة التفسير. ويجب أن يظهر أثر هذا الحد في لغة النتيجة وفي المناهج التعليمية وفي النظام الحاسوبي، حتى لا يصبح الاعتراف بالحدود مجرد عبارة ختامية.

الحد 3: لا تعوض الخوارزمية ملكة اللسان والتدبر. ويجب أن يظهر أثر هذا الحد في لغة النتيجة وفي المناهج التعليمية وفي النظام الحاسوبي، حتى لا يصبح الاعتراف بالحدود مجرد عبارة ختامية.

الحد 4: لا تستطيع إعادة بناء كل سياق تاريخي مفقود. ويجب أن يظهر أثر هذا الحد في لغة النتيجة وفي المناهج التعليمية وفي النظام الحاسوبي، حتى لا يصبح الاعتراف بالحدود مجرد عبارة ختامية.

الحد 5: لا تحسم كل خلاف في القراءات والمأثور. ويجب أن يظهر أثر هذا الحد في لغة النتيجة وفي المناهج التعليمية وفي النظام الحاسوبي، حتى لا يصبح الاعتراف بالحدود مجرد عبارة ختامية.

الحد 6: لا تحول المقاصد إلى معيار خارجي. ويجب أن يظهر أثر هذا الحد في لغة النتيجة وفي المناهج التعليمية وفي النظام الحاسوبي، حتى لا يصبح الاعتراف بالحدود مجرد عبارة ختامية.

الحد 7: لا تجعل النموذج الحاسوبي شاهداً على المراد. ويجب أن يظهر أثر هذا الحد في لغة النتيجة وفي المناهج التعليمية وفي النظام الحاسوبي، حتى لا يصبح الاعتراف بالحدود مجرد عبارة ختامية.

الحد 8: لا تلغي تعدد التفسير المعتبر. ويجب أن يظهر أثر هذا الحد في لغة النتيجة وفي المناهج التعليمية وفي النظام الحاسوبي، حتى لا يصبح الاعتراف بالحدود مجرد عبارة ختامية.

الحد 9: لا تساوي الراجح بالمحكم. ويجب أن يظهر أثر هذا الحد في لغة النتيجة وفي المناهج التعليمية وفي النظام الحاسوبي، حتى لا يصبح الاعتراف بالحدود مجرد عبارة ختامية.

الحد 10: لا تنقل التفسير إلى الحكم بلا أصول ومناط. ويجب أن يظهر أثر هذا الحد في لغة النتيجة وفي المناهج التعليمية وفي النظام الحاسوبي، حتى لا يصبح الاعتراف بالحدود مجرد عبارة ختامية.

الحد 11: لا تجعل المدرسة البيانية مذهباً مغلقاً. ويجب أن يظهر أثر هذا الحد في لغة النتيجة وفي المناهج التعليمية وفي النظام الحاسوبي، حتى لا يصبح الاعتراف بالحدود مجرد عبارة ختامية.

الحد 12: تظل المصطلحات والتصنيفات البشرية قابلةً للمراجعة. ويجب أن يظهر أثر هذا الحد في لغة النتيجة وفي المناهج التعليمية وفي النظام الحاسوبي، حتى لا يصبح الاعتراف بالحدود مجرد عبارة ختامية.

القسم التركيبي السابع: برنامج الانتقال إلى المرحلة التالية

المسار	المهمة
أدوات التفسير	تحويل النظرية إلى معاجم ومصفوفات وأنطولوجيا وأطالس وخوارزميات.
تفسير السور	تطبيق النموذج على كل سورة بوصفها وحدةً مستقلة.
التفسير الموضوعي	بناء موضوعات من مدونات قرآنية متحققة.
المقارنة التراثية	إعادة قراءة التفاسير الكبرى بالمصفوفة نفسها.
الحوسبة	تطوير نظام مفسر يحفظ الأدلة والاعتراضات والإصدارات.

المسار	المهمة
التعليم	إنتاج وحدات تدريبية ومختبرات تفسيرية قابلة للتقويم.

أدوات التفسير: تحويل النظرية إلى معاجم ومصفوفات وأنطولوجيا وأطالس وخوارزميات. ويُمنع بدء التوسع قبل تثبيت النموذج المرجعي وقاموس المصطلحات ومعايير المراجعة، حتى لا تتعدد أدوات التطبيق بمعايير مختلفة.

تفسير السور: تطبيق النموذج على كل سورة بوصفها وحدةً مستقلة. ويُمنع بدء التوسع قبل تثبيت النموذج المرجعي وقاموس المصطلحات ومعايير المراجعة، حتى لا تتعدد أدوات التطبيق بمعايير مختلفة.

التفسير الموضوعي: بناء موضوعات من مدونات قرآنية متحققة. ويُمنع بدء التوسع قبل تثبيت النموذج المرجعي وقاموس المصطلحات ومعايير المراجعة، حتى لا تتعدد أدوات التطبيق بمعايير مختلفة.

المقارنة التراثية: إعادة قراءة التفاسير الكبرى بالمصفوفة نفسها. ويُمنع بدء التوسع قبل تثبيت النموذج المرجعي وقاموس المصطلحات ومعايير المراجعة، حتى لا تتعدد أدوات التطبيق بمعايير مختلفة.

الحوسبة: تطوير نظام مفسر يحفظ الأدلة والاعتراضات والإصدارات. ويُمنع بدء التوسع قبل تثبيت النموذج المرجعي وقاموس المصطلحات ومعايير المراجعة، حتى لا تتعدد أدوات التطبيق بمعايير مختلفة.

التعليم: إنتاج وحدات تدريبية ومختبرات تفسيرية قابلة للتقويم. ويُمنع بدء التوسع قبل تثبيت النموذج المرجعي وقاموس المصطلحات ومعايير المراجعة، حتى لا تتعدد أدوات التطبيق بمعايير مختلفة.

ميثاق المفسر البياني

م	العهد
1	أجعل القرآن حاكماً على تفسيري.
2	أميز كلام الله من فهمي.
3	أجمع المدونة قبل بناء النظرية.

م	العهد
4	أقرأ الآية في سياقها وسورتها والقرآن كله.
5	أثبت القراءة والمأثور قبل الاحتجاج.
6	أرد المتشابه إلى المحكم.
7	لا أدعي النسخ قبل استنفاد الجمع.
8	أذكر القول المخالف بأقوى صورة.
9	أختبر فرضيةً منافسة.
10	أذكر الآيات النافية والاستثنائية.
11	أقيد المصطلحات الوافدة ولا أجعلها حاكمة.
12	أفرق التفسير من الاستنباط والتطبيق.
13	لا أجعل المقصد مصححاً لدلالة ضعيفة.
14	أراعي المآل عند التنزيل.
15	أتوقف عند نقص الدليل.
16	أعلن درجة الثقة والحدود.
17	أصحح تفسيري عند ظهور حجة أقوى.
18	أطبق المعيار نفسه على الموافق والمخالف.
19	لا أجعل التقنية بديلاً عن الشهادة البشرية.
20	أرد العلم كله إلى الله العليم الخبير.

العهد 1: أجعل القرآن حاكماً على تفسيري. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 2: أميز كلام الله من فهمي. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 3: أجمع المدونة قبل بناء النظرية. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 4: أقرأ الآية في سياقها وسورتها والقرآن كله. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 5: أثبت القراءة والمأثور قبل الاحتجاج. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 6: أرد المتشابه إلى المحكم. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 7: لا أدعي النسخ قبل استنفاد الجمع. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 8: أذكر القول المخالف بأقوى صورة. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 9: أختبر فرضيةً منافسة. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 10: أذكر الآيات النافية والاستثنائية. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 11: أقيد المصطلحات الوافدة ولا أجعلها حاكمة. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 12: أفرق التفسير من الاستنباط والتطبيق. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 13: لا أجعل المقصد مصححاً لدلالة ضعيفة. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 14: أراعي المآل عند التنزيل. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 15: أتوقف عند نقص الدليل. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 16: أعلن درجة الثقة والحدود. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 17: أصحح تفسيري عند ظهور حجة أقوى. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 18: أطبق المعيار نفسه على الموافق والمخالف. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 19: لا أجعل التقنية بديلاً عن الشهادة البشرية. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

العهد 20: أرد العلم كله إلى الله العليم الخبير. ويقاس الالتزام به في الممارسة، لا في تكرار العبارة؛ فيظهر في جمع المادة، وذكر الخلاف، ولغة النتيجة، والاستعداد للتصحيح.

الخاتمة الكبرى للقسم الأول

تنتهي الأصول النظرية العشرون إلى أن التفسير البياني ليس طريقةً واحدةً تضاف إلى مناهج التفسير، بل نظام يوزع الأدوات في مراتبها ويمنع طغيان إحداها. فاللغة لا تستغني عن السياق، والسياق لا يستغني عن المحكم، والمأثور لا يستغني عن التحقيق، والشبكة لا تستغني عن النص، والمقصد لا يسبق الدلالة، والمآل لا ينسخ الحكم.

كما تنتهي إلى أن القرآن لا يحتاج إلى نظرية بشرية حتى يكون مبيناً، وإنما يحتاج الباحث إلى نظرية تمنعه من حجب بيان القرآن بافتراضاته وأدواته. ومن ثم يكون نجاح المنهج بقدر ما يكشف النص ويخفض حضور المفسر غير المعلن، لا بقدر كثرة المصطلحات والرسوم والمصفوفات.

ويظل التعدد التفسيري ممكناً حين تسمح به اللغة والسياق والمحكمات، لكن هذا التعدد ليس فوضى؛ إذ يمكن وزن القراءات بحسب الدليل والقدرة التفسيرية ومقدار التكلف والآيات النافية. وقد تبقى قراءتان راجحتان في مستويين مختلفين أو يتوقف الباحث عن الحسم.

ويفتح هذا الكتاب الباب للمرحلة الثانية من الموسوعة: أدوات التفسير البياني، حيث تتحول الأصول إلى مدونات ومعاجم ومصفوفات وأطالس وأنطولوجيا ونظم حاسوبية، ثم إلى تفسير السور كلها وفق نموذج واحد قابل للمراجعة.

التعريف النهائي

التفسير البياني هو فعل علمي بشري يطلب بيان مراد القرآن بقدر الدليل، تحت حاكمية النص ومحكماته ونظامه، عبر تثبيت النص والقراءات، وبناء المدونة، وتحليل اللسان والسياق والسورة والتصريف، وبناء المفاهيم والشبكات ومراتب الآيات، والتحقق من المأثور وأسباب النزول والنسخ، واستخراج القواعد والسنن، وبناء فرضيات تفسيرية متنافسة وترجيحها بالميزان، ثم صياغة نتيجة متدرجة معللة قابلة للاعتراض والتصحيح، مع فصل التفسير عن الاستنباط والتطبيق والمناط والمآل، ومنع أي أداة بشرية من أن تصبح سلطةً فوق القرآن.